

تركيا: منظمة العفو الدولية تحت تركيا على التحقيق في مزاعم تعذيب وإساءة معاملة تعرض لها أطفال، وعلى تقديم التعويض وتوفير إعادة التأهيل لأطفال اعتقلوا بمقتضى تشريع مكافحة الإرهاب، وكفالة حرية التعبير.

مجلس حقوق الإنسان يتبنى حصيلة المراجعة الدورية العالمية الخاصة بتركيا

ترحب منظمة العفو الدولية بالتعديلات التي أجرتها تركيا مؤخراً على تشريع مكافحة الإرهاب والتي تضع حداً بموجبها لمقاضاة الأطفال أمام نظام القضاء الجنائي الخاص بالراشدين، وفق ما أوصت به المراجعة الدورية العالمية لمجلس حقوق الإنسان، وأقرت بمقتضاها ضمان إلغاء الإدانات التي صدرت فيما مضى استناداً إلى أحكام التشريع الملغاة بحق متظاهرين أطفال سجنوا بناء عليها. بيد أن المحاكم التركية قد أولت التعديلات، في حالات عديدة، على نحو يبقي على مثل هؤلاء الأطفال في السجن. وتحض منظمة العفو الدولية الحكومة على إصدار توجيهات إلى المحاكم بشأن التنفيذ الكامل والفعال بأحكام تشريع مكافحة الإرهاب المعدل.

وتدعو المنظمة تركيا كذلك إلى ضمان سبل الانتصاف الفعال للأطفال الذين قبض عليهم واحتجزوا وحوكموا بمقتضى القانون السابق، بما في ذلك الحصول على التعويض وإعادة التأهيل. وتحثها أيضاً على مباشرة تحقيقات مستقلة ووافية على وجه السرعة في جميع مزاعم الأطفال بأنهم قد تعرضوا للتعذيب أو لغيره من ضروب سوء المعاملة في وقت القبض عليهم أو أثناء احتجازهم من قبل الموظفين المكلفين بتنفيذ القانون أو حراس السجن. وينبغي تقديم المسؤولين عن ذلك إلى ساحة العدالة، وفق ما أوصت به المراجعة. وتدعو منظمة العفو الدولية تركيا إلى ضمان التنفيذ السريع لهذه التوصيات.

وترحب منظمة العفو الدولية بدعم تركيا للتوصيات المتعلقة باستكمال إنشاء مؤسسة وطنية مستقلة لحقوق الإنسان وفقاً لمبادئ باريس. بيد أن المنظمة تعرب عن بواعث قلقها في هذا الصدد من أن ما قطعتته الحكومة من التزامات فيما سبق بإنشاء هيئة وطنية لحقوق الإنسان، ومفوضية مستقلة لشكاوى الشرطة، ولجنة للمساواة وعدم التمييز، لم يشهد تقدماً يذكر. وتحض منظمة العفو الدولية تركيا على ضمان تحقيق تقدم بشأن هذه المبادرات المهمة أثناء تطبيقها التوصيات المتعلقة بإنشاء مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان.

وبينما ترحب منظمة العفو الدولية بدعم تركيا للتوصيات الداعية إلى الانتهاء من التصديق على "البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة"، تود الملاحظة بأن مقترح التصديق معروض على البرلمان منذ سبتمبر/أيلول 2009. ويشير قلق المنظمة عدم تحقيق عملية استكمال التصديق تقدماً يذكر.

كما ترحب منظمة العفو الدولية بدعم تركيا للتوصيات المتعلقة بكفالة حرية التعبير والرأي، وبالتحقيق في مزاعم تعرض المدافعين عن حقوق الإنسان والمنظمات غير الحكومية للمضايقات، وبمعاقبة المسؤولين عن ذلك. بيد أنها تشعر ببواعث قلق من أن ثمة مواد في قانون العقوبات، وفي قوانين أخرى، تقيّد الحق في حرية التعبير على نحو لا يتماشى مع الواجبات الدولية لتركيا حيال حقوق الإنسان. وتدعو المنظمة تركيا إلى الالتزام بمواصلة الإصلاحات القانونية الضرورية لكفالة الاحترام لحرية التعبير والرأي، بما في ذلك، وكخطوة أولى، إلغاء المادتين 301 و318 من قانون العقوبات.

وفي الختام، تدعو منظمة العفو الدولية الحكومة إلى التعاون التام مع المجتمع المدني في تركيا، وإلى ضمان مناقشة التقرير النهائي للمراجعة الدورية العالمية لتركيا في البرلمان.

خلفية

تبنى مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة المتحددة حصيلة المراجعة الدورية العالمية بشأن تركيا في 22 سبتمبر/أيلول 2010 أثناء جلسته الخامسة عشر. وقبل تبني تقرير المراجعة، قدّمت منظمة العفو الدولية المداخلات الشفوية المدرجة أعلاه. كما أسهمت منظمة العفو الدولية في قاعدة المعلومات التي قامت عليها المراجعة من خلال إسهامها المكتوب حول تركيا، الذي يمكن الاطلاع عليه من الموقع الإلكتروني:

<http://www.amnesty.org/en/library/info/EUR44/005/2009/en>